د : دريدش حلمي
جامعة التكوين المتواصل
الجزائر03

الامكانيات السياحية في الجزائر ودورالجماعات المحلية في تفعيلها

الملخص :

نهدف من خلال هذا المقال إلقاء الضوء علي واقع السياحة في بلادنا، من خلال محاولة عرض بعض نقاط القوة و الضعف فيه، و اقتراح مجموعة من التدابير و الإجراءات الكفيلة بجعل الجزائر علي المدى المتوسط و البعيد وجهة سياحية من جديد، و ذلك بتفعيل اللامركزية و إشراك المجتمع المحلي لا سيما الأفراد في العملية السياحية. إن أية إستراتيجية تنموية تستثني الأفراد كفاعلين أساسيين، يكون مآلها الفشل.

Résumé :

Le bute de cet article est d'exposer les points forts et faibles du tourisme en algérie, et de proposer un ensemble de propositions et de procédures qui peuvent rendre notre paye de neveux un choix touristique.

La décentralisation et la participation de la société locale ainsi que les individus et une condition fondamentale pour la réussite de la politique touristique en algerie.

مقدمة:

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح. إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع، مما يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها اثر الفاعلية في الميدان السياحي. و يمكن للجماعات

المحلية المساهمة في هذه الآلية بإشراكها في العملية السياحية باعتبارها سلطة تنفيذية محلية تتمتع بحرية المبادرة و الابتكار، أين يمكنها تحريك عجلة التنمية محليا (تتوفر الجزائر حاليا على 1100 مؤسسة فندقية، 59 منها لا تزال في دائرة أملاك الجماعات المحلية. تصريح وزير القطاع لجريدة الشروق اليومية الجزائرية الصادرة يوم 2012/05/16). و يعد السعي إلى إعطاء فرصة للجماعات المحلية لتمويل نفسها بنفسها نموذج حقيقي يحتذ به إن طبق بشفافية وعقلانية و رشد، بعيدا عن الذاتية و المصالح الخاصة.

1- المقصود بالسياحة:

تعتبر السياحة تعبيرا يطلق على حالات الترفيه، لها آثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات و بالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب، و تشكيل جو من التسامح بينها، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر رئيس المنظمة العالمية للسياحة:

" " La paix doit au tourisme autant que le tourisme doit a la paix

لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة كل على حدا، نذكر منها :السياحة هي ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد[1]. السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب و أوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية.

2- فرص السياحة في الجزائر:

ا- السياحة الساحلية:

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، وغابات أخاذة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي. وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر، وغياب المنافسة، وتهميش القطاع الخاص وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع. ولكي تحقق هذه الأخيرة الأهداف المرجوة لا بد من توفير وتحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة، منها:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.
- الحيلولة دون حدوث سلوكات منافية للأداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها.
- إنشاء ملاعب للرياضات الأكثر جذبا للسائح وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسباحة والغوص كأدوات للتسلية ومصادر للدخل.
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا وذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية والمنظمات القارية والجهوية المتخصصة.
- توفير محلات تجارية تعرض كل ما قد يحتاج إليه السائح خاصة الصناعات التقليدية. وعموما إذا ما تم توفير مثل هذه الأشياء سيجد كل سائح وطني أو أجنبي ضالته وهوايته المفضلة، وفي نفس الوقت لن يجد الملل طريقا إليه[2].

ب– السياحة الجبلية:

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة في الظروف الأمنية الراهنة. ومهما كان الأمر، فإن الأمل في الإستقرار وعودة السلم قائما. ومن هنا فإن التفكير في وضع إستراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم وليس غدا. تحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصورالجيولوجية الغابرة. وللأسف نقف اليوم غير مبالين بها، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيلف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البليدة). إن كميات الثلوج المتساقطة في بلادنا محدودة جدا مما يجعل إستغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. انه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا. بالإضافة إلى ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في إكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.[3]

وفي الواقع، لا تحتاج السياحة الجبلية إلى إستثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. ومن غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الآلب وقمم هملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار.

ج–السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة. ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها المحلية، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروي للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وانماط عيش متميزة للإنسان الترقي في تلك الازمنة الضاربة في أعماق التاريخ. وثمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/أو لركوبه.

إن إتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني إستراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية. وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري والجوي. ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من وإلى هذه المناطق[4]

هـ– السياحة الرياضية :

هي نوع جديد ينحدر من كلا الناحيتين الناحية السياحية والناحية الرياضية .. بالنسبة للناحية السياحية فهو طريقة جديدة لجدولة السياحة ولكن بشكل رياضي فبالنسبة للسياحة الرياضية فهي تعني الذهاب إلى بلد ما للقيام بممارسة نوع معين من الرياضة إما أنها موجودة فقط في ذلك البلد أو من يشابهه أو بسبب الرغبة في الذهاب إلى هذا البلد أولا بسبب أنه هو البلد المختار للسياحة وثانيا للعب وممارسة الرياضة المطلوبة في نفس البلد .. وكمثال عليها فمن يذهب إلى بلاد الثلج القارص من السياحة أن يذهب للتزلج على الجليد أو التزلج على الثلج .. وهكذا دواليك ، فالجزائر على سبيل المثال تستقطب العديد من

السواح في المناسبات الرياضية القارية لا تقتصر السياحة الرياضية على ممارسة الرياضة فقط فهناك من يهوى المشاهدة مثلا السفر لبلد ما لحضور مقابلة أو منازلة في رياضة معينة فبالتالي تعتبر سياحة.[5]

د–السياحة الحموية :

تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب. ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية[6]، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية.بالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة). القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. ويمكن للراغب في زيارهذه المحطات، التنقل إليها على متن سيارات تاكسي انطلاقا من مطار الجزائر العاصمة، أو عن طريق الحافلة أو القطار من العاصمة. كما يمكن التوجه إليها انطلاقا من مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري.

وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة) وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحماما الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمرضا جلدية أو التهاب المفاصل، التوجه إليها من مطار قسنطينة أو سطيف أو العاصمة. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها، حيث دخلت القوات الفرنسية الغازية منها في عام 1830 ومكثت في البلاد 132 سنة. ويتردد على محطة سيدي فرج الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة. وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة[7]، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضا سياحيا حمويا تنافسيا»، لو استفادت من استثمارات. ويجري على مستوى الحكومة حديث عن «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، بناء على طلبات استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار. ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي.

2- واقع السياحة في الجزائر:

بعد الخوض في ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية أين يمكن عرضها في شكل لإحة اختيارات لمن يرغب في ذلك، تعالوا نلقي نظرة عن واقع آخر و وجه آخر للسياحة في بلادنا. فاستنادا إلى تصريح وزير القطاع لجريدة الشروق اليومية الجزائرية الصادرة يوم 2012/05/16، فإن الجزائر تتوفر حاليا على حوالي1100 مؤسسة فندقية بسعة استيعاب في حدود 95 ألف سرير، مشيرا إلى أن القطاع الخاص سيطر على أزيد من 950 مؤسسة فندقية مقابل73 مؤسسة حكومية، فيما تواصل 870 مؤسسة فندقية من مجموع 1100 رحلة البحث عن التصنيف المناسب أي ما يمثل نسبة 76% من الهياكل الفندقية العمومية والخاصة، والتي لا تزال غير مصنفة سواء بسبب الإهمال أو بسبب عدم قدرة أصحابها على إتمام الأشغال بها، أو تدهور حالتها نتيجة الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي .

واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة (الذي نشر في الموقع الالكتروني الخاص بهذه المنظمة)فان القطاع السياحي يمثل 3,9% من قيمة الصادرات و 9,5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة و 8,1% من الناتج الخام المحلي، حيث صنفت الجزائر

من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، بعيدا وراء تونس (في الرتبة 39) و المغرب (في الرتبة 42).

أما عن مستوى التشغيل، فان القطاع يشغل أكثر من 200 ألف عامل و يمثل حوالي 6,5 %من نسبة التشغيل المباشر وغير المباشر، ولم تسجل الجزائر حسب الإحصائيات إلا نسبة 2% من التدفقات السياحية أو الدخول كسائح، ثلاثة أرباعهم من المغتربين العائدين لأرض الوطن لزيارة أسرهم أين يقيمون، و بالتالي فهم غير فاعلين سياحيا و اقتصاديا، و إن سجل للجزائر تحسن خلال السنتين الماضيتين. **إن فئة المغتربين الجزائريين مازال دورها سلبي في تفعيل الاقتصاد الوطني مقارنة بالمغتربين المغاربة الذين تساهم تحويلاتهم من العملة الصعبة نحو البنوك المغربية مساهمة فعالة في الاقتصاد المغربي المتميز بتنوع مدا خيله.** جَنت الجزائر عائدات بلغت 105 مليون أورو مقابل 9,4 مليار أورو لمصر و 1,3 مليار أورو للمغرب و تمثل نفقات السياحة في الجزائر 8,4% من إجمالي نفقات السياحة في المنطقة، إذن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 % و تحتل المرتبة 138 عالمياَ.

ضمن سرد هذا الواقع نذكر على سبيل المثال مدينة يعول عليها كثيرا لبعث السياحة الصحراوية في بلادنا. يعرف القطاع السياحي بدائرة تيميمون الواقعة علي بعد 220 كلم شمال ولاية أدرار، نقصا فادحا في هياكل الاستقبال و المنشآت الفندقية بمختلف أحجامها، رغم توفر المدينة الحمراء (تيميمون) علي مناطق سياحية هائلة. إلا أن المنطقة برمتها لا تتوفر علي فنادق عصرية باستثناء بعض المخيمات التي تقدم خدمات رديئة لزبائنها حتى من خارج الوطن، الذين يقصدون المدينة للاحتفال برأس السنة الميلادية كل عام و الذي يتزامن مع المهرجان الوطني للأهاليل. من يزور المنطقة يصطدم بواقع مر و هو غياب أدني شروط الراحة مقابل م يدفعه من أموال حيث يتعرض الزائر إلي ما يشبه الابتزاز المقنن من طرف بعض أصحاب المخيمات العائلية، الذين لا يفقهون في الخدمات السياحية. أما إذا لجأت إلي كراء سكن فردي من بعض المواطنين فان المقابل يفوق 50 ألف دينار جزائري لمدة يومين فقط. و حتى فندق قورارة الوحيد الذي كان يقدم خدمات شبه مقبولة لزوار المنطقة، تم إغلاقه منذ مدة بحجة ترميمه علي غرار العديد من الفنادق في المناطق السياحية، علما أن الأموال التي تصرف علي الفنادق بحجة الترميم في بلادنا تكفي لبناء فنادق جديدة و راقية ؟[8]

يتحمل جزءا من المسؤولية في كل ما سبق ذكره البنوك التي لا تقدم الدعم و لا ترافق المستثمرين في مشاريعهم الفندقية، أضف إلي ذلك عشرات المشاريع المعطلة بسبب بيروقراطية البلدية، و ساعد في ذلك غياب الوزارة الوصية خلال السنوات الماضية، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة و هياكلها المحلية من إنعاش القطاع .

3- نظرة الأخصائيين الأجانب لواقع السياحة في الجزائر:

حددت رئيسة مجلس الأعمال البريطاني الجزائري "**لا يدي أولغا ما تيلاند** " أثناء زيارتها للجزائر شهر أفريل من سنة 2012 خلال تصريحها للصحافة الوطنية، بعض نقاط الضعف في السياحة الجزائرية. ففي تصريح لجريدة الخبر اليومية أشارت إلى أن البيروقراطية وغياب اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي، أعاق تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية في السوق الجزائري وتَمنت أن ترى تكريس مبدأ اللامركزية ليساهم في تسريع تجسيد المشاريع[9]. هذا التصريح هو تكملة لتقرير المنظمة العالمية للسياحة، الذي حدد نقاط الضعف و القوة في السياحة الجزائرية، مشيرا بأن نوعية الخدمات غير تنافسية والقدرة على التكيف من الناحية النوعية والكمية ضعيفة، وعروض الإيواء متواضعة، يضاف إلى ذلك قلة الاحترافية مشيرا بأن قدرات الإيواء لم تتجاوز 81 ألف سرير(وهو عدد يقارب العدد الذي صرح به وزير القطاع لجريدة الشروق اليومي بتاريخ 2012/05/16) مقابل 230 ألف سرير في تونس و 150 ألف سرير في المغرب، ولا يزال وزن القطاع العام و ثقل ووزن الإدارة يشكل عبئا أيضا (فالمسار الذي

يأخذه ملف منح التأشيرة للسياح الأجانب في بلادنا مثلا يشترط علي الوكالات السياحية الوطنية والأجنبية التي تريد الحصول علي تأشيرات للسياح الأجانب إيداع قوائم بأسماء السياح خاصة الوافدين إلي الجنوب الكبير قبل21 يوما علي الأقل من تاريخ دخولهم البلد، تقدم القائمة لمديرية السياحة التي تقدمها بدورها إلي الوالي، ثم تعود إلي مديرية السياحة التي تتولي إرسالها مرة أخرى لوزارة الخارجية، حيث يتم تقديمها للقنصلية، ما يعتبره القائمون علي القطاع شروطا بيروقراطية) وإن امتلكت الجزائر قدرات سياحية ووسائل مالية معتبرة وسوقها السياحي واعد وله مزايا عديدة تنقصه تبني إستراتيجية سياحية شاملة[10]

إن أية إستراتجية سياحية مرهونة بالتسهيلات البنكية والتعاملات الاقتصادية التي يجب أن تواكب العصر ولا تجعل من يفكر في الاستثمار السياحي أن يسبق ذلك بالفرار من تلك الفكرة بمجرد تخيل اللهث وراء البنوك والبيروقراطية اللا متناهية. **فالشركات العالمية التي تمتلك الخبرة و التكنولوجيا في الميدان السياحي تفضل العمل في أسواق شفافة قواعد اللعبة فيها واضحة وأسواقها سهل الوصول إليها. و على العكس من ذلك فإن هذه الشركات تنفر من الضبابية والتعقيدات البيروقراطية المرهقة وعدم اتخاذ القرارات.** بصدد الحديث عن الشركات العالمية فعلي المسئولين علي هذا القطاع في الجزائر القضاء علي الرؤية السائدة لدى العديد من المستثمرين الأجانب بأن الجزائر سوق فرنسي خالص أو على الأقل سوق فرنسي بالدرجة الأولي.

4-عشرات المشاريع ذات الطابع السياحي معطلة:

رفعت لجنة مختصة مكونة من إطارات و مفتشين من وزارتي السياحة و تهيئة الإقليم، تقريرا إلي الوزير الأول، يشير إلي فشل انجاز عشرات المشاريع ذات الطابع السياحي علي مستوى بعض الولايات الهامة، لأسباب تتعلق بتعقيدات الحصول علي عقود الامتياز أو الملكية و كذا بيروقراطية الإدارة المحلية. و يتضمن التقرير انتقادات لاذعة لبعض الولاة الذين لم يتمكنوا من تمرير ملفات تتعلق باستثمارات هامة في المنشآت الفندقية بمناطق التوسع السياحي التي تقرر إنشائها علي مستوى العديد من ولايات الوطن قبل سنوات، حيث واجهت هذه الاستثمارات عراقيل ميدانية فيما يتعلق بالشق الإداري المرتبط بالطبيعة القانونية المعقدة التي تسير أرضيات المناطق السياحية، و كذا صعوبات الحصول علي التمويل البنكي لمشاريع حيوية، حيث أشار التقرير إلي أن العمليات المسجلة لم تتجاوز عتبة الإجراءات الإدارية. و أشار التقرير إلي أن الأوعية العقارية التي تم تخصيصها لمناطق التوسع السياحي لم يستفيد منها المستثمرون الحقيقيون رغم مئات الملفات المقدمة لدواوين الولاة، بسبب المشاكل المتعلقة أساسا باجرات تسوية تلك العقارات، و كذلك الإجراءات المعقدة للحصول علي عقود الاستغلال، علي المستوى المحلي و تمتد إلي مصالح مركزية جمدت دراسة تلك الملفات. إضافة إلي الغموض و البطء في معالجة الملفات ببعض الولايات منها تيبازة و وهران و جيجل و سطيف و مستغانم و عنابة. و تطرق التقرير إلي بيروقراطية المؤسسات البنكية التي كانت وراء عرقلة أزيد من 275 مشروع قادر علي استحداث آلاف مناصب الشغل الدائمة[11]

5- العامل الأمني أحد عوائق السياحة في الجزائر:

تواجه الجزائر تحدي أكبر يرهن العمل السياحي في بلادنا ألا وهو العامل الأمني، فقد صرح عديد من أصحاب الوكالات السياحية بولايتي إليزي و تمنراست لجريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 2012/05/20 بعد مشاركتهم في الصالون الدولي للسياحة الذي أنعقد بالجزائر شهر مايو 2012 صرحوا أن عدد السياح بولاية إليزي لم يتجاوز منذ 15 سبتمبر 2011 إلى شهر مايو 2012 سوى 300 سائح بسبب مشكل التأشيرة، فهناك أزيد من 20 وكالة سياحية قدمت قوائم بأسماء سياح أجانب إلي مديرية السياحة التي قدمتها بدورها إلى الوالي ثم إلي وزارة الخارجية إلا أنها لم تحصل و لا علي تأشيرة واحدة، وأوضح السيد أحمد بوغراري رئيس جمعية الوكالات السياحية بولاية إليزي في نفس التصريح أن عدم منح التأشيرة للسياح يظل المشكل الرئيسي الذي يرهن مستقبل أي تنمية سياحية في الجنوب الكبير وقال إن هناك أزيد من 50 مجموعة سياحية من دول مختلفة

فشلت في الحصول غلي تأشيرة الدخول إلي ولاية إليزي بينهما مجموعتان سياحيتان إسبانيتان لم تتمكنا من الدخول إلي جانت قبل أيام.

يعود السبب في عدم منح التأشيرة للسياح أو ثقل هذا الإجراء إلي العامل الأمني، إلا أنه الملفت للانتباه أن كامل المواقع السياحية بالجنوب الجزائري تشهد تغطية أمنية من قبل عناصر الجيش لم تشهدها من قبل مثل مواقع طاسيلي و تادرارت وأصنديلان و أهريز. رغم هذا و رغم تحديد السلطات المناطق التي يمنع توجه السياح نحوها تبقي صحراء الجزائر شاسعة فهي لا تقتصر علي منطقة أو منطقتين علي الحدود، و يبقي المعيار الأمني يفرض نفسه في السياسة السياحية الوطنية خاصة بعد تردى الوضع الأمني علي الحدود مع مالي و النيجر و ليبيا.

6- الجماعات المحلية و السياحة:

إن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دورا كبيرا في تجسيد طموحات الأفراد، من خلال الاهتمام بتطلعاتهم وظروفهم في ظل واقعهم المحلي و انطلاقا من ما يمتلكونه من موارد في حيزهم المحلي، ويأتي دور الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في الولاية و البلدية في المقدمة من خلال السعي وراء تحقيق تنمية محلية بإمكانيات محلية، هذه الأخيرة تضم كلا من العنصر البشري فالمادي والمالي. إذا كان العنصر البشريُ يسير وفق ضوابط سياسية وإدارية وكذا معرفية محددة، فإن الجانب المالي هو العنصر الأساسي الدافع لترسيم و تنفيذ مختلف الخطط الموضوعية[12] يجب على الجماعات المحلية أن تسعى إلى إيجاد مصادر تمويل مختلفة لإحياء و تطوير إمكانياتها السياحية وفق ما تزخر به من موارد في شتى القطاعات الاقتصادية من صناعة و زراعة وصيد بحري. لتصبح الحركية السياحية مستقبلا مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية، إنها علاقة عطاء و أخذ. يقف كل هذا على ما تملكه المنطقة من مواقع سياحية تستقطب السياح داخليا و خارجيا[13] .

نظرا لهذا الاعتبار الهام فإن عملية إشراك الفرد وتحسيسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا الهدف والمتمثل في كسب عدد أكبر من السياح تأتي من خلال :

*توعية الفرد بأهمية السياحة كعامل من عوامل توفير فرص العمل و دفع الاقتصاد الوطني ؛

*توعيته كذلك بضرورة العمل على الحفاظ على المعالم السياحية ؛

* غرس ثقافة سياحية لدى الفرد في كيفية خدمة السائح والمحافظة على الإرث السياحي وقد يساعد على ذلك الانفتاح الذي عرفته الجزائر في العقدين الأخيرين؛

* فتح معاهد على المستوى الوطني تختص في التكوين، الإعلام والاتصال، تدرب كوادر في ميدان السياحة في مختلف التخصصات؛

* إعادة النظر في برامج التكوين بمساعدة خبراء الميدان سيما المنظمة الدولية للسياحة؛

*إشراك الفرد وتحسيسه بمسؤوليته الكبيرة و مساهمته الفعالة في كسب اكبر عدد من السياح .

ويُدعم هذا تبني استراتيجية وطنية شاملة من خلال :

* تبني الدولة لسياسة سياحية شاملة كبديل اقتصادي من البدائل المتاحة للجزائر آنيا و مستقبليا؛

*إشراك البنوك في مرافقة عمليات تطوير القطاع السياحي و الصناعات التقليدية ؛

*إعادة تهيئة سلسلة الفنادق المملوكة للدولة على المستوى الوطني ؛

* التكوين والتأهيل المنتظم للمستخدمين و العمال في القطاع السياحي لتثمين الموارد البشرية لضمان تحسين الخدمة أمام سوق تنافسية و مفتوحة؛

*بناء مرافق عصرية تتيح المجال أمام جذب الفئات المتوسطة الدخل من الجزائريين و الأجانب ؛

* إشراك الجامعات و مراكز البحث الوطنية في المشروع السياحي، كإنشاء تخصصات جامعية تهتم بإعادة إحياء النشاط السياحي في مختلف أشكاله ؛

* تكريس مبدأ اللامركزية للمساهمة في تسريع تجسيد المشاريع ؛

* إقامة شراكة بين القطاعين الخاص والعام و بينهما وبين الشركات الأجنبية ؛

* فتح قطاع السياحة أمام الاستثمار المباشر ؛

* إقرار إعفاءات جبائية و ضريبية لصالح الوكالات السياحية التي تثبت قدرة علي استقطاب سياح أجانب للجزائر فقط (**لأن هناك وكالات بدل أن تكون أداة استقطاب السائح الأجنبي باتجاه الجزائر، تنشط لمصلحة الدول التي تنقل إليها السائح الجزائري**) ؛

* تفعيل دور شركاء العمل السياحي في الداخل لا سيما قطاع النقل و النقل الجوي بصفة خاصة، و العمل علي تغيير الصورة التي ارتسمت عن الجوية الجزائرية (باعتبارها المؤسسة الوحيدة الفاعلة في قطاع النقل الجوي) مثل التأخر و نوعية الخدمة ؛

* تدعيم السياحة الداخلية من الشمال إلي الجنوب و أيضا من الجنوب إلى الشمال.

يصب هذا طبعا في جعل من الجزائر نقطة جذب للسياح، بدلا من الإبقاء عليها كنقطة عبور، ثم خدمة المصلحة التنموية المختلفة للفرد و تماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل تحقيق هدف سامي هو بلوغ تنمية مستدامة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، من خلال تحسين ظروفه المعيشة بفضل عوائد السياحة، والفرصة مواتية في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها وتعرفها الجزائر من خلال انتهاج الاقتصاد الحر و فتح المجال أمام المنافسة، و التركيز على الفرد في تحقيق التنمية.

الخاتمة

يمكن أن نلخص أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية كمصدر بديل للعملة الصعبة و أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية، إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة خاصة في القطاع الاقتصادي يكمن في الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي،زراعي، خدماتي) ماُ يسمى بالتعبير الاقتصادي بالاقتصاد المتنوع. ويع"تبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، رغم ما يعيقه من قلة هياكل الاستقطاب و الهاجس الأمني علي حدود الصحراء.

فالجزائر يمكن أن تصبح وجهة سياحية جديدة، بدخول المحترفين الأجانب للاستثمار في هذا المجال بالإضافة إلى تسطير مشروع لتطوير التكوين حول الاستقبال و الإيواء و فنيات الضيافة، فمع التكوين و التأهيل للمستخدمين و العمال يرفع التحدي أمام سوق تنافسية و مفتوحة. وهو أمر هام لتطوير السياحة في الجزائر و تحسين الخدمات التي تعتبر نقطة الضعف في هذا القطاع ، يجب أن يدرك القائمون على قطاع السياحة في بلادنا (وهو ما أكدته رئيسة مجلس الأعمال البريطاني الجزائري) بأن الأهم ليس في بناء الفنادق الكبيرة الفخمة والمكلفة، بل في توفير فنادق صغيرة ومتوسطة بخدمات مقبولة و بمزايا هندسية و معمارية خاصة بالمنطقة وبالبلد، تكون في متناول الأسر وتستقطب أعداد كبيرة من السياح .

السياحة مرتبطة بفكر الوعي الحي لأفراد المجتمع و هذا ما يتطلب التوعية لتحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية و هي بدورها أهداف التنمية المنشودة. هذا ما يجعلنا نستعين بالدراسات والأبحاث والتصورات النظرية في الميدان السياحي لما لها من كفاءة في وصف وشرح وتشخيص لمختلف المشكلات والمعوقات التي تعترض هذا القطاع وتقترح حلول ومخارج عامة لتلك المشكلات.

المراجع :

1- حمدي عبد العظيم: السياحة، مكتبة زهراء الشرق، مصر،1996، ص15.

2- خالد كواش: مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01،ص213.

3- نفس المرجع، ص214.

4- المرجع السابق، ص215.

5- حمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص11.

6-نفس المرجع،ص13.

7-جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6720، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2012.

8- نفس المرجع.

9-جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6998، الصادرة تاريخ 27 فيفري 2013.

10-جريدة الشروق اليومية الجزائرية، ا لعدد 3656، الصادرة بتاريخ 16مايو 2012.

11-جريدة الخبر اليومية الجزائرية، العدد 6998 الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2013.

12-علي العبادي: واقع و متطلبات تطوير السياحة و الصناعات التقليدية في الوطن العربي، مجلة التنمية الصناعية، العدد42، المغرب،2001،ص151.

13-سعيدان علي: واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 45